التقرير السياسي لحزب سوريا المستقبل بعد مرور عام

شهدت الفترة الممتدة ما بين تاريخ الثورة السورية بتاريخ ١٥/ 3/ 2011الى بداية تشكيل حزب سوريا المستقبل بتاريخ **2018/3/27**

وبعد مرور عام على تشكيل هذا الحزب هناك مجموعة من الأحداث انعكست لا محالة على طبيعة وحجم التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية ...سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو على المستوى المحلي.

تميزت هذه التحولات بطابع مشترك تمثل في تنامي تيارات راديكالية متطرفة مهددة لقيم العيش المشترك ضد ابناء سوريا والمنطقة مما سمحت بتدخل الدول الاقليمية والدولية في سوريا واستمرار آلة الحرب العمياء بحصد أرواح ملايين الضحايا الأبرياء وتهجير الملايين من ابناء سوريا . وأصبح جزء كبير من المنطقة مرتعا خصبا لتنامي النعرات القومية والدينية والطائفية والقبلية والمذهبية، وبات تصدع البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لسوريا ولدول المنطقة حتمية لامفر منها مما ينذر بانفجارات وحروب لا تعرف عواقبها ، ويدفعها في اتجاه وتغيرات جيواستراتيجية داخل المنطقة خاصة مع تعارض المصالح الدولية وتعدد القوى المتدخلة في سوريا والمنطقة كاملة .

ومايدور فيها من حرب تعرف حربا بالوكالة يؤدي الشعب السوري ثمنها غاليا، وما يصاحب كل ذلك من مخططات تستهدف رسم خارطة ديمغرافية واجتماعية جديدة في عدد من المناطق، منها الجولان وعفرين والباب وجرابلس وعزاز واستمرار الحكومة المركزية في تسلطها من جهة . ووجود بعض القوى الارهابية المدعومة من دول اقليمية من جهة أخرى .

ومايدور من أحداث كبرى ألقت بظلالها على القضية الفلسطينية وجعلتها تتراجع في سلم الأولويات وفي مقابل استمرار الانظمة العالمية بتوسعها في تنفيذ مخططاتها في المنطقة وإغراقها في الحروب الداخلية وربط مصيرها بالقوى الخارجية ، ومع تواصل القوى المحاربة للارهاب والمدافعة عن الحق والسلم والعدل في الشمال والشرق من سوريا وانحيازها للقضايا العادلة في صناعة تكتلات من خلال الحوار مع ابناء سوريا كافة ...تحت شعار الحوار السوري السوري ...والتي تسعى لإحداث توازن استراتيجي في المنطقة

.ومن هذه القوى السياسية حزب سوريا المستقبل الذي اصبح وجهة أمل يلهب يقيننا في التمكين للحل ودحر الفساد ، ورغم كل عوامل التيئيس والإحباط المنتشرة هنا وهناك . وانسجاما مع مبادىء حزب سوريا المستقبل . فقد تفاعل مع مختلف الملفات البارزة ، ومتابعة كافة التطورات المتعلقة بموضوع الأسرى والمعتقلين والمهجرين.

وإن الخطاب الأخير من الحكومة السورية في مجملها إقرار بالفشل، فشل المركزية وما سمي بالإصلاحات الدستورية، وفشل المؤسسة الحزبية والإدارية . وإن هذه الخطب عابت على السياسيين اختباءهم وراء السلطة لتبرير عجزهم ، لكنها تجاهلت أن السلطة المركزية بدورها ايضا تختبئ وراء السياسيين لتبرير تقصيرها والتهرب من تحمل مسؤولياتها والتي من المفترض أن يقرها القانون والدستور الذي يسعى حزب سوريا المستقبل لان يكون شريكا في صياغته عبر المحافل الدولية وتضمين القرار ٢٢٥٤ ، لقد بات حلم السوريين بالعيش في ظلّ نظام حكم لامركزي ديمقراطي تعددي ينتفي فيه الظلم والاضطهاد مع الحفاظ على وحدة أرض سورية وترابه في ظل دستور عصري جديد

يصون حقوق الشعب السوري بكل مكوناته وبقية شعوب المنطقة وفق المواثيق الدولية وعلى مبدأ التوافق والمصالح المشتركة واحترام حقوق جميع القوميات وحرية الرأي والمعتقد إلى جانب حرية المرأة ومساواتها بالحقوق مع الرجل بات ذلك الحلم محكوماً بمصالح القوى الكبرى المتحكمة بالقرار الدولي . لكن في هذه الفترة دخلت الحرب في مرحلة جديدة أكثر حساسية، فلم يعد التنافس والصدام فيها مقتصرا على الفصائل المحلية المدعومة من الدول ، بل أصبحت بين الدول نفسها الفاعلة والداعمة في سوريا، والتي تتضارب مصالحها في البلد المليء بالقوات الأجنبية .ومن خلال ذلك فان حزب سوريا المستقبل يدعو كافة القوى السياسية والوطنية الى مشروع وطني سوري من داخل سوريا وإننا مؤمنين بأن الحل لن يكون الا من حيث المشكلة...

مظاهر الازمة السورية ومآل العملية السياسية

تشهد الاوضاع في بلدنا مزيدا من التعقيد والتشابك والتدهور، وتتكاثر المشاكل المستعصية الحل في اطار منظومة الحكم القائمة ونهجها، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية الاجتماعية، لتصبح ازمة شاملة ذات ابعاد بنيوية وسياسية . وقد تعمقت هذه الازمة بجوانبها المتعددة، وتجلت كأزمة نظام حكم وحكومة، وازمة علاقات وعدم الثقة المتبادلة بين القوى السياسية والكتل المتنفذة .وأخذ مسار الاحداث وتداعياتها يثيران قلقا متناميا داخل سوريا وفي البعدين الاقليمي والدولي، ليس فقط على مسار العملية السياسية وبلوغها غايتها المرجوة في اقامة الدولة الديمقراطية اللامركزية ، بل وعلى الدولة السورية ككيان موحد

. ومع اشتداد وتعمق الأزمة الشاملة للحكم ، باتت تطرح أسئلة مشروعة بشأن مآل العملية السياسية في البلاد، التي انطلقت بعد عام ٢٠١٢ بمؤتمرات دولية من جينيف الى استانة الى سوتشي

ومن جانبنا نتعامل مع العملية السياسية كعملية انتقال سلمي نحو ديمقراطية موحدة من خلال تصفية مخلفات النظام المركزي وإرساء وتثبيت أركان النظام الديمقراطي اللامركزي ، قانونيا ومؤسساتيا وفكريا ومنهجيا ، واستكمال السيادة الوطنية وإعادة الاعمار، ووضع سوريا على طريق البناء والنهوض الاقتصادي والاجتماعي . ويظل إصلاح العملية السياسية امرا راهنا لمعالجة ازمتها البنيوية، ومطلبا ملحا طالما لم يحسم الصراع عسكريا وإعادة البلاد إلى عهد الحكم الاستبدادي . لان القوى المتنفذة و المتشبثة بالسلطة لم تنجح في وضع حلول تخرج البلد من ازماته، بسبب طبيعتها، وبقائها اسيرة تفكيرها اللاديمقراطي وآليات عملها وادارتها للسلطة، وعدم استعدادها للحوار البناء والجاد وتقديم التنازلات المتقابلة وهذا ماحصل في الحوار الذي عقد في دمشق بدعوة من مجلس سوريا الديمقراطية في عام ٢٠١٨ وبدون شروط لكن لم يكن اي استجابة حقيقة او تغير ، وعدم تحليها بالمرونة المطلوبة في العمل السياسي، وتمسكها بنظام اللون الواحد . لذلك تلجأ الى سياسة المناورة والتسويف وعقد الصفقات ، وتفضل ذلك على المنهج السليم الدستوري الديمقراطي، لاخراج البلد مما هي عليه من سوء الحال والتردي. وتتجلى ازمة الحكم في مظاهر عدة، منها سوء ادارة البلد والاداء غير الكفوء لمؤسسات الدولة، وعجزها عن القيام بواجباتها، بسبب بنائها وفق منهج يفرط بالطاقات والكفاءات الوطنية، لحساب تجميع الأنصار والمريدين ، وانتهاج سياسة التفرد والاعتماد على الدائرة الضيقة من المقربين وبعض القوى الخارجية ، مما ادى الى تعمق مظاهر التمييز على اساس الموالاة والتحزب الضيق ، وتفاقم المعاناة بسبب تقديم الولاءات على حساب الكفاءات.

التحديات التي تنتظر بلادنا ومنطقتنا بعد تحرير الأراضي من داعش

تظل الانتصارات المتحققة ضد داعش غير كافية لإلحاق هزيمة نهائية بالارهاب ما لم يتم اعتماد خطة متكاملة متعددة الجوانب :سياسية واقتصادية واجتماعية واعلامية وثقافية وفكرية ونفسية ، تنسق جهود كافة الاطراف والجهات، وتتصدرها قيادة موحدة ، توفر الأجواء السياسية الداخلية المناسبة، وتوظف عناصر الدعم والاسناد الدوليين على نحو افضل بالاستناد الى قرارات مجلس الامن والامم المتحدة ، وتواصل نهج الانفتاح على دول الجوار والخارج وتحسين العلاقات معها .الى جانب النأي ببلدنا عن كل ما يضعف وحدته الوطنية وعناصر قوته، والعمل الحثيث على ان تكون المعركة ضد داعش هما وطنيا مشتركا بين ابناء سورية وعدم عودتها الى مناطق اخرى في سورية وخاصة المناطق الاكثر استقرار مثل السويداء ، يحول في المستقبل دون عودة هذا الطاعون بمسمى آخر او بأساليب جديدة . وهناك تحديات عدة تواجه شعبنا ووطننا بعد تحرير اراضينا من داعش الارهابي ومنها : محاربة الفكر المتطرف والحد من اعمال الخلايا الارهابية النائمة ، وان الانتصارات المتحققة خطوة مهمة على طريق تحرير كافة مدننا ومناطقنا من رجس الارهابيين ، وتحقيق الامن والاستقرار، وتأمين عودة النازحين والمهجرين الى مدنهم وبيوتهم، والحفاظ على ارواحهم وممتلكاتهم، واعادة الاوضاع الطبيعية الى ربوع الوطن . الى جانب مواصلة الدعم والعون لملايين النازحين والمهجرين والتخفيف من معاناتهم، والاهتمام الخاص بأوضاع ضحايا الارهاب ، وعدم السماح لداعش بالعودة الى الاراضي التي خسرتها ، واعادة اعمارها وتنسيق الجهد الوطني والدولي لانجاز ذلك، لا سيما توفير الخدمات الاساسية ،

واعادة عمل مؤسسات الادارة الذاتية وتسهيل عودة النازحين الى ديارهم وتذليل كل ما يعيق ذلك ، وعدم اخضاعه لاية اعتبارات طائفية او اثنية او اجندات سياسية، والحفاظ على الطابع الديموغرافي للمناطق المحررة من قبضة الارهاب .

ومن الضروري الانتباه الى ما ولده داعش، في المناطق التي سيطر عليها سابقا من حساسيات واحتقانات وكراهيات سيسعى دائما الى استغلالها.

الوضع الاقليمي والدولي ودول الجوار

اما بخصوص تركيا وما تسعى اليه من خلال مطالبها الاستعمارية بوجود منطقة عازلة وتوسيع النفوذ التركي وعودة الارهاب مرة أخرى الى مناطق الشمال والشرق من سوريا ومما عانه ابناء هذه المناطق من خلال التهديدات التركية المستمرة وايقاف العجلة الاقتصادية والتطوير الاداري وخاصة في منبج كما فعلت في احتلالها لعفرين وباقي المناطق وما تسعى اليه من خلال مؤتمر سوتشي واستانة وبالتقاطع مع الدول الاخرى من ايران وروسيا وعدم التفاعل مع القرارات الدولية ٢٢٥٤ وتشكيل لجنة دستورية يستبعد منها ابناء الشمال والشرق من سوريا اصحاب المشروع الديمقراطي ورغم مطالبتنا السيد غير بدرسن والسيد ديمستورا قبله لكن الاعاقات الدولية ومنها تركيا وهذا ماجعل حزب العدالة والتنمية في تركيا قد خسر اغلب مقاعده في الانتخابات المحلية في تركيا وذلك بسبب تبنيه للنظام الرئاسي وتحويل الدولة التركية من دولة المؤسسات الى دولة الولاءات وكذلك خسارة داعش في الباغوز وفي آخر معاقلها ايضا اضعف اردوغان في تركيا لان الازمة التركية تم تصديرها الى خارج الدولة التركية وتحقيق ماكان يفكر به اردوغان بان يكون الراعي الاساسي لمشروع الشرق الاوسط الجديد لكن تغير مساره في تبنيه للكتل الارهابية والاسلام السياسي وتطوير الشوفنية الاسلامية اعادة الدولة التركيا الى مربعها الأول

وكذلك القوى الاخرى ايران وروسيا والسعي وراء مصالحهم بدل من مصلحة الشعب السوري وشعوبها وشعوب المنطقة والعالم

الوحدة الوطنية

في الظروف السياسية والامنية العسكرية الراهنة التي تمر بها بلادنا ، يكتسب موضوع بناء الوحدة الوطنية اهمية متزايدة .فمن شأن احراز تقدم في هذا الملف الحساس ان يوفر مستلزمات دحر كل اشكال الارهاب ، واستعادة الامن والاستقرار والحياة الطبيعية، واطلاق عملية الاعمار والبناء، والسير بثبات نحو بناء دستور جديد لسوريا .

وتمثل الوحدة الوطنية نمطا جديدا من التفكير السياسي الناضج والمستوعب لدروس التاريخ وخبرته ، وتفاعلا مع حقائق الواقع .لهذا فلا بد من توسيع دائرة المتحاورين، والسعي الى ضم القوى ذات التوجه الحقيقي لإعادة بناء سوريا على أسس ديمقراطية حديثة عادلة، ومتوافقة مع مبادئ الدستور والبناء ، ووفق معايير واضحة مرنة وقادرة على استيعاب التنوع . وتشمل جميع من يؤمنون بالعملية السياسية بآفاقها الديمقراطية، وبالعمل السلمي والدستوري

الهوية الوطنية

أكدت تجربة السنوات الماضية مجموعة من القضايا العقدية، التي تبرز كضرورة تفرض نفسها على الطاولة وهي:

- توفير المناخ السياسي الملائم لإنجاح المصالحة الوطنية، وضبط الخطاب السياسي
- توظيف اجواء التفاهم الايجابية وتطويرها لخلق مناخ وطني معافى يعتمد لغة الحوار والمكاشفة وتشخيص مواطن الخلل.

- انصاف اسر الشهداء وضحايا الإرهاب

- ضبط الخطاب والتوجهات في علاقاتنا الخارجية، الاقليمية والدولية، لمنع التدخل الخارجي في شؤوننا الداخلية.

تطورات المنطقة

تحفل منطقة الشرق الأوسط بكم هائل من التطورات والصراعات ، وأظهرت الاحداث التي شهدتها في أعقاب الحراك الجماهيري ، التي انطلقت في اواخر 2010 واسقطت انظمة الاستبداد والفساد في تونس ومصر وليبيا واليمن، وانها ليست مؤامرة خارجية ، انما فرضته ارادة الشعوب من حاجتها الى الخلاص من المآسي والمعاناة ، والى العيش بحرية وكرامة متمتعة بثروات اوطانها وخيراتها المنهوبة من قبل تحالف قوى الاستبداد الحاكمة ومصادرة الحريات وحجب الحق في تشكيل الاحزاب وبناء المؤسسات الدستورية، التي تمكن المواطنين من اختيار حكامهم وممثليهم بحرية . لكن هذا لا ينفي دور التدخلات الخارجية واستراتيجيات الدول العالمية ومساعيها الى ادامة حالة عدم الاستقرار تحقيقا لمصالحها ، وابقاء هيمنتها على شؤون المنطقة والتحكم في مجرى التطورات فيها، وابقاءها ملتهبة ومجالا لتسويق اسلحتها وإدامة نفوذها .

وكل ذلك شكل لوحات سياسية جديدة، وتبدلاً في موازين القوى على صعيد كل بلد ، لكن في سوريا اتسع نطاق الأزمة وتشابكت عناصرها، ولم تبق في حدود حقوق ومطالب الشعب السوري العادلة في الاصلاح والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية .فقد حولتها التدخلات الاقليمية والدولية ، الى مشكلة عامة تنذر بالخطر على جميع دول الجوار الاقليمي وعلى السلام العالمي .

وهذا لا يتمثل فقط في قضية اللاجئين الذين يعدّون بالملايين، وانما بتدفق المسلحين على سوريا، من ارهابيين ومليشيات ، من دول الجوار ودول الاقليم البعيدة، واوربا وغيرها، وتتجاوز اعدادهم عشرات الآلاف ، فضلاً عن التدخل المباشر وغير المباشر في سوريا ،

تحديات ومهمات

لقد أثبتت التجربة التاريخية ، والحديثة منها على وجه التحديد، ان القوى العالمية رغم امتلاكها وتحكمها بمصادر القوة (سياسية وعسكرية واقتصادية) هائلة على الصعيد العالمي، لم تستطيع فرض ارادتها وتمرير مشاريعها ومخططاتها المعادية لمصالح الشعوب وتطلعها الى السلام والحياة الحرة الكريمة، اذا ما استطاعت قوى الديمقراطية توحيد وتعبئة قواها وحشد طاقاتها على أسس وأهداف ومشاريع سياسية تستجيب لمتطلبات المرحلة، واعتماد قواعد واطر وأساليب عمل مناسبة.

مهام الحزب في الظروف الراهنة

في الظروف الراهنة التي يمر بها وطننا وشعبنا تنهض امام حزبنا ورفاقه جملة من المهام الملحة، ومنها:

-تعزيز امكانيات الحزب وقدراته، وتوسيع صفوف الحزب وتوطيدها، واقامة شبكة واسعة من العلاقات مع جماهير الشعب، على اختلاف منحدراتهم الاجتماعية والقومية والدينية، وتعزيز الصلة بالتحشدات الجماهيرية في المدينة والريف، وفي مواقع العمل والسكن والدراسة.

-العمل على ادامة زخم الحراك المدني والشعبي، وتوسيع صفوف المشاركين فيه والانفتاح على مختلف القوى والاحزاب والتجمعات والتنسيقيات، والسعي الى ايجاد المشتركات معها وفي ما بينها، وبلورةالشعارات وترتيب الاولويات، وتقديم الدعم والإسناد

والمشاركة الفاعلة في حشد طيف واسع مساند للاصلاح، يسعى الى اصلاح النظام السياسي ، ومكافحة الفساد والفاسدين، وتوفير الخدمات والحياة الكريمة الآمنة اللائقة للمواطنين جميعا.

-المشاركة الفاعلة في جهود محاربة الارهاب فكريا ، وتقديم مختلف اشكال الدعم لمعركة شعبنا الوطنية ، من اجل تحرير أراضينا ومدننا من شرور الارهاب.

-الانحياز الى المجتمع وتبني مطالبهم والدفاع عنهم، وتوسيع الانشطة والفعاليات الجماهيرية، ومساعدة منظمات المجتمع المدني والاتحادات والمنظمات المهنية والنقابية على القيام بدورها في الدفاع عن حقوق منتسبيها، وتحقيق المطالب العادلة .

-المساهمة الفاعلة في تقوية التيار الديمقراطي وتعزيز العلاقات التحالفية في اطاره ، والمساهمة الفاعلة في توسيع الصلات مع القوى والشخصيات المدنية والديمقراطية.

-الانفتاح على الفضاء الوطني واقامة الصلات والعلاقات مع مختلف القوى والشخصيات ،

-المساهمة في رعاية ومعالجة قضايا النازحين والمهجرين، وحث الحكومة ومختلف المنظمات ذات العلاقة على تقديم المساعدة وتوفير ظروف العيش اللائقة لهم حتى عودتهم الى ديارهم، وايلاء الاهتمام الكافي لاعادة الاعمار في المناطق المحررة

-تكريس الاهتمام والعناية الفائقين لدور الشباب والنساء، وتنميته،

وتطوير اسهامهم في النضالات المطلبية والحراك الشعبي.

-العمل على تطوير النشاط في اوساط المثقفين، وفي المجال الثقافي عموما، وتوسيع وادامة العلاقات التقليدية مع هذا الوسط المهم والحيوي، وتنشيط دوره في ترقية الوعي الاجتماعي وتنميته

-اعتماد الوسائل السلمية والدستورية في التصدي لمحاولات التضييق على الممارسات الديمقراطية وتقزيمها ،

-دعم وتشجيع سياسة خارجية مستقلة وفاعلة للدولة، تسعى الى اقامة افضل العلاقات مع دول الجوار والعالم على أساس التكافؤ والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

رئيس حزب سوريا المستقبل

المهندس إبراهيم القفطان